

• دور المؤسسات العالمية في الحفاظ على مواقع ومعالـم التراث الثقافي:

- تنقسم المؤسسات والمنظمات المعنية بالحفاظ على التراث الثقافي إلى ثلاثة مستويات ونطاقات رئيسة هي المستوى الوطني (المحلي) (Local) والمستوى الإقليمي (Regional) والمستوى العالمي أو الدولي (International). ويتم الاستعانة والاستفادة من هذه المؤسسات الثقافية وخاصة الدولية منها في مجالات كثيرة , لاسيما الدعم الفني والتدريب، وفي تنظيم المؤتمرات ، وتقديم القروض والمنح المالية الداعمة لحماية التراث عبر لجانها ومراكزها المتخصصة.

- نتيجة للدمار والخراب الكثيف الذي تعرضت له مواقع وموارد التراث بصورة عامة والتراث الثقافي على وجه التحديد، فقد نشطت العديد من المؤسسات العاملة في مجال الحفاظ على التراث في العالم بوضع وإصدار الاتفاقيات والمواثيق الدولية والإقليمية ، وتشجيع إنشاء القوانين والنظم المحلية التي تدعم حماية مواقع وموارد التراث. وقبل البدء بالتعريف بدور المواثيق والمعاهدات الدولية في مجال حماية التراث الثقافي والحفاظ عليه، نرى أنه من الأهمية بمكان ألقاء الضوء على بعض المفاهيم المتعلقة بالاتفاقيات والمواثيق والقوانين بغرض فهمها وإدراك معانيها ومضامينها. فيلاحظ أولاً أن الاتفاقيات والمواثيق عادة ما تسن وتنشأ بين الدول على النطاق العالمي أو الإقليمي، وتصادق عليها هذه الدول ومن ثم تصبح أعضاء فيها بحكم بنود الاتفاقية أو الميثاق. أما القوانين فهي دائماً ما ترتبط بالنطاق المحلي (الوطني) فمعظم الدول تسن القوانين والتشريعات الوطنية الخاصة بها وفق ظروفها السائدة.

- فالاتفاقية هي وعد يؤدي بالالتزام بالتنفيذ، وهي بالتالي ملزمة لمن يوقع ويصادق عليها. والاتفاقيات في مجال التراث الثقافي تهدف إلى الحفاظ على مواقع وموارد التراث وحمايتها وصيانتها وإدارتها بصورة علمية منهجية، وبهذا المعنى فهي الأكثر فاعلية في عملية الحفاظ على التراث الثقافي، ومن أهم الاتفاقيات العالمية في مجال الحفاظ على التراث الثقافي ، اتفاقية اليونسكو الخاصة بحماية الممتلكات الثقافية في حالة النزاع المسلح (لاهاي، 1954م) واتفاقية اليونسكو بشأن وسائل حظر ومنع الواردات والصادرات الخاصة بملكيته من الممتلكات الثقافية ونقلها (1970م) واتفاقية اليونسكو لحماية التراث الثقافي والطبيعي العالميين (باريس، 1972م).